

رأى الأمة

ضوابط التجربة

هناك خلط مستمر في نواثر اجنبية عدة بشأن الاجراءات التي اتخذت اخيراً على اساس ان النظام الشرعى قد انتهز فرصة الاحداث الاخيرة لتوجيه ضربة قاصمة للمعارضة ورغم ان الرئيس السادات قد اوضح مرارا ، كما اثبتت الشواهد ان النين جرى التحفظ عليهم من السياسيين . وهم قلة قليلة ، لم يحاولوا تشويه وجه مصر الديمقراطى فحسب والعودة بها الى سلوكيات سياسية بخيضة ، قامت الثورة اصلا للقضاء عليها منذ ثلاثين عاما ولكنهم شاركوا بالفعل في اثاره الفتنة الطائفية باعمال النسخ والتحريض والشحن بطرق مباشرة وغير مباشرة .

وهذا هو الفارق الواضح الذى يتعين ان يستقر في اذهان المتشككين في الخارج والنين لا يزالون يفكرون بعواطفهم في الداخل . ان النظام الوطنى الذى سمح بتعدد الاحزاب والمعارضة ، وقام بتعديل الدستور لاتاحة الراى الاخر دائما ، لا بد ان يكون حريصا على استمرار هذه الانطلاقة على اسس قويمه . وقد كان من الواضح منذ فترة طويلة ان النظام الديمقراطى يتنزع بالصبر والناة ايمانا منه بان التجربة ستظل في حدود القنوات المشروعة ، رغم ان كثيرين في الداخل والخارج كانوا يشفقون على مصيرها بسبب الظواهر البخيلة التى بدات تستفحل على مرأى من الجميع . وكان لا بد في النهاية من وقفة اعتدال وتعقل حاسمة تربط سلامة الممارسة بسلامة الوطن والاجيال القادمة ، وتؤكد مفاهيم وقيما وتقاليد سياسية وسلوكية ليست من صنع مصر وحدها ولكنها من صنع الحضارة البشرية كلها بعد ان اصبحت مهددة بالتآكل والضياع في حمى الانفلات والتناحر والتفسخ التى اصابته البلاد على ايدى فئات طامعة باغية استخلفت بالشعب وحقوقه في ظل مناخ موات ، ولم تر الا ما تحت انفها من مصالح ذاتية وامجاد شخصية .

ان ورقة العمل الوطنى القائمة ستتحده بمشاركة الجميع ، ضوابط التجربة التى يلتزم بها الكل حكومة واحزابا ومؤسسات وهيئات لتصبح المعارضة في ظلها ، وهو امر ابعد ما يكون عن ضربها كما يزعمون .